

قانون "جاستا"... هل تستطيع السعودية الانتقام من الولايات المتحدة؟



عبداللطيف التركي - التقرير

في الوقت الذي يتخوف الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والبيت الأبيض، والاستخبارات الأمريكية، من تداعيات قانون "العدالة ضد الإرهاب"، المعروف إعلامياً بـ"جاستا"، أو قانون 11 سبتمبر، خصوصاً على الجنود والدبلوماسيين الأمريكيين في الخارج، فإن رد الفعل السعودي الرسمي، ما يزال يتسم بالتحفظ، وينحصر في أمرين، هما "التحذير من خطورة القانون"، وأنه "سيكون له التأثير سلباً على جميع الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة"، فيما بينما ارتفعت وتيرة الغضب السعودي عبر م الواقع التوافل الاجتماعي، ومطالبات بالرد وـ"المعاملة بالمثل"، وـ"تحرير قضايا أمام المحاكم ضد الأمريكيين".

الاستثمارات والأصول السعودية

الرئيس أوباما، البيت الأبيض، وجهاز الاستخبارات، يعرفون أن المملكة العربية السعودية، "الحليف الاستراتيجي" للولايات المتحدة منذ 72 عاماً، تملك الكثير من الأوراق لمواجهة "جاستا"، وأن القانون كما يشكل خطراً على الاستثمارات والأصول السعودية في الولايات المتحدة، فإنه يشكل خطراً أيضاً على المصالح الأمريكية في السعودية بصفة خاصة، ودول الخليج، ومنظومة الدول العربية والإسلامية، التي أعلنت تأييدها للسعودية، ورفضها قانون "جاستا".

"ما يكل ها يدن"، رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية السياق، قال إن قانون "جاستا" - الذي يخول ذوي ضحايا هجمات 11 من سبتمبر/ أيلول 2001 من مقاضاة المملكة العربية السعودية دورها المزعوم في هذه الأحداث- يعتبر "خرقاً لسيادة الدول"، موضحاً أن "المملكة العربية السعودية بإمكانها الرد بل، وبإمكانها الانتقام، لكن لا أعتقد أنهم سيقومون بذلك، نحن لدينا علاقات معهم، ومن وجهة نظري، أعتقد أن الكثير من الخطوات التي يدعوا لها بعض الأشخاص ضد السعودية، ستكون مؤذية على أمريكا تماماً كما ستكون مؤذية للمملكة".

الصفحات 28-29 السرية

أضاف "هايدن" أنه "عندما نخرق الحصانة السيادية، فإن أكثر الدول على وجه الكرة الأرضية التي يمكن أن تخسر جراء ذلك هو الولايات المتحدة الأمريكية"، موضحاً أن "العديد من الأشخاص تابعوا الصفحات 28 السرية في تقرير هجمات 11 من سبتمبر، وتوصلا في النهاية إلى أنه وببساطة لا توجد أي قضية لها صلة بين الحكومة السعودية أو مسؤولين بالمملكة، وبين الهجمات بأي شكل من الأشكال".

المخاوف المشروعة

زعيمة الديمقراطيين في مجلس النواب الأمريكي، نانسي بيلوسي، اعتبرت مخاوف الرئيس أوباما من تأثير القانون على علاقة الولايات المتحدة بحلفائها "مشروعه"، وأقرت بأن القانون "كان يمكن كتابته بطريقة مختلفة قليلاً، لمراعاة بعض المخاوف"، وإن "توقيت اتخاذ الكونغرس لهذه الخطوة جاء بسبب ضغط عائلات ضحايا هجمات 11 سبتمبر لتمرير القانون، بالتزامن مع الذكرى الخامسة عشر لمقتل أحبابهم" في الهجمات التي وقعت عام 2001.

إضعاف الحصانة السيادية

وعلى الصعيد السعودي الرسمي، قال مجلس الوزراء في جلسته يوم الاثنين، برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز، إن "اعتماد قانون "جاستا" في الولايات المتحدة يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، الذي تقوم العلاقات الدولية فيه على مبدأ المساواة وال Hutchinson السيادية، وهو المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين".

وزير الثقافة والإعلام، عادل الطريفي، أوضح في بيان لوكالات الأنباء السعودية الرسمية "واس"، أن قانون "جاستا" من شأنه "إضعاف الحصانة السيادية، والتآثر سلباً على جميع الدول بما في ذلك الولايات المتحدة"، معتبراً عن الأمل بأن "تسود الحكمة وأن يتخذ الكongress الأمريكي الخطوات اللازمة من أجل تجنب العواقب الوخيمة والخطيرة، التي قد تترتب على سن قانون جاستا".

أما ردود الفعل الرسمية العربية والاسلامية، فلم تخرج عن الاستنكار والتنديد بالقانون، ففي بيان لمنظمة التعاون الإسلامي، قالت فيه إن قانون "جاستا" الذي يخول ذوي صفات هجمات 11 سبتمبر/ أيلول من مقاضاة المملكة العربية السعودية ودورها المزعوم في الهجمات، يعتبر "خرقا للقوانين الدولية التي استمرت لقرون من الزمن".

ووفقاً لبيان المنظمة "إن ردود فعل المجتمع الدولي تجاه هذا القانون، تؤيد صرورة التمسك بما استقرت عليه دول العالم منذ مئات السنين، من أنه لا يجوز لدولة ذات سيادة أن تفرض سلطتها القضائية على دول أخرى ذات سيادة، استناداً إلى معايير تعسفية كوسيلة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية، وإنما اعتبار الأمر خرقاً لاستقلال الدول وانتهاكاً صريحاً لمبادئ مستقرة في القانون الدولي، وفي العلاقات بين الدول."

وقالت التعاون الإسلامي طفناً "هذا القانون الأحادي يفتح للأسف الشديد الباب أمام فوضى واسعة في العلاقات الدولية، ويمس تنظيمًا قانونيًّا دوليًّا ثابتاً ومستقرًّا، ويهدى من هيبة النظام القانوني الدولي بأكمله، من حيث أن التشريع المذكور قد يطلق يد الدول في إصدار تشريعات مماثلة، كرد فعل منتظر لحماية حقوقها".

الوضع الدولي المتأزم

وأشارت المنظمة إلى أن "الوضع الدولي المتأزم الذي نعيشه الآن، والمأساة الإنسانية التي نراها كل يوم، ينبغي أن تكون دافعاً للجميع، خصوصاً للدول الكبرى، لتأكيد احترامها والتزامها بقواعد القانون الدولي، والبحث عن حلول لتلك الأزمات الدولية، في إطار القانون الدولي وتحت مظلته، وليس بخرقه وانتهاكه، وإنما فإن العالم سيتجه للأسف لمزيد من الفوضى والظلم والعدوان".

أردوغان والوقوف بجانب المملكة

الرئيس التركي رجب أردوغان، قال في مقابلة تلفزيونية، إنه "يأسف لإقرار قانون جاستا"، وأكد أنه "سيتخذ خطوات في هذا الموضوع بصفته رئيس منظمة التعاون الإسلامي"، وإنه وجه وزيري الخارجية والعدل للوقوف إلى جانب المملكة، لتصحيح هذا "الخطأ الكبير"، موضحاً أن سيقوم بدراسة قانون جاستا مع السعودية من الناحية القانونية، وبعد ذلك تقييم مشترك لاتخاذ الخطوات الالزمة" حيث أن هناك "تطورات وقحة ضد العالم الإسلامي؛ فتركيا والسعودية مستهدفتان وكذلك دول أخرى مثل العراق وتونس وأفغانستان"، وأشار إلى أن "كافه المخططات موجهة للعالم الإسلامي، وعلى بلداننا أن تتضامن.. وإذا لم يحدث التضامن سنخسر الكثير وسيستمر التزيف، كما يحدث في سوريا وحلبخصوصاً".

لكن ما هي البنود في قانون "جاستا"، التي تشكل خطرا على السعودية؟، هناك عشر مواد هي القانون:

* المادة الأولى تنص على اعتبار الإرهاب مشكلة خطيرة، تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

* المادة الثانية تنص على أن الإرهاب الدولي يؤثر سلباً على حركة التجارة الداخلية والخارجية لأمريكا، باعتباره يلحق ضرراً بالتجارة الخارجية، وينسف استقرار السوق، ويصيق على حركة سفر المواطنين الأمريكيين إلى خارج البلاد، وعلى قدوم الزائرين الأجانب إلى الولايات المتحدة.

المنظمات الإرهابية الأجنبية

* المادة الثالثة تنص على أن بعض المنظمات الإرهابية الأجنبية -دون أن يذكر القانون أسماء أي منظمات منها- تنشط من خلال أفراد أو مجموعات تابعة لها في جمع مبالغ مخمة خارج أمريكا، وتوظيفها لاستهداف الولايات المتحدة.

* المادة الرابعة من القانون تنص على أنه من الضروري معرفة الأسباب الموضوعية وأبعاد المسؤولية القانونية، بشأن الأفعال التي تحصل على تقديم المساعدة وتدعو للتحريض والتآمر.

* يسمح بمقاضاة دولة ما قضائياً، من قبل الأمريكيين أنفسهم، كما يمكن أن يحدث في حال مقاضاة السعودية على خلفية هجمات 11 سبتمبر.

* المادة الخامسة تنص على أن الأشخاص أو الجهات أو الدول، التي تساهم أو تشارك في تقديم دعم أو موارد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لأشخاص أو منظمات تشكل خطراً داهماً، وارتكاب أعمال إرهابية تهدد سلام مواطني الولايات الأمريكية أو منها القومي أو سياستها الخارجية أو اقتصادها، يتوقف جلبها للمثول أمام المحاكم الأمريكية للرد على أسئلة حول تلك الأنشطة.

مصلحة حقيقية

* المادة السادسة من القانون تنص على أن لدى الولايات المتحدة مصلحة حقيقية في توفير الأشخاص أو الجهات التي تتعرض للإصابة، جراء هجمات إرهابية داخل أمريكا، بالمثول أمام النظام القضائي من أجل رفع قضايا مدنية ضد أولئك الأشخاص أو الجهات أو الدول، التي قدمت دعماً -سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- إلى أشخاص أو منظمات تعتبر مسؤولة عن الإصابات التي لحقت بهم.

* حدد القانون مدة إيقاف الدعوى بألا تزيد على 180 يوماً، كما يحق للمدعي العام مطالبة المحكمة بتمديد فترة إيقاف الدعوى لمدة 180 يوماً إضافية.

* يتتيح هذا القانون مقاضاة المملكة العربية السعودية، من أسر صحايا هجوم 11 سبتمبر، بالرغم من عدم وجود أدلة تدين السعودية أو ثبت تورط حكومتها.

* ينص قانون العدالة ضد الإرهاب أيضًا، على أنه لن تكون هناك دولة أجنبية محسنة أمام السلطات القضائية الأمريكية، فسوى قضية تتم فيها المطالبة بتعويضات مالية من دولة أجنبية، نظير إصابات مادية تلحق بأفراد أو ممتلكات أو نتيجة لحالات وفاة تحدث داخل أمريكا، وتنجم عن فعل إرهابي أو عمليات تكميرية أو أفعال تصدر من الدول الأجنبية، أو من أي مسؤول أو موظف أو وكيل بتلك الدولة أثناء فترة توليه منصبه، بغض النظر إذا كانت العمليات الإرهابية تمت أم لا.

750 مليار دولار

"شمس الدين النقاز"، الصحفي والباحث في الجماعات الإسلامية، يقول إن الورطة القانونية الكبيرة التي وقع فيها ساسة أمريكا، دفعتولي العهد السعودي، وزير الداخلية، الأمير محمد بن نايف إلى القول إن "بلادنا مستهدفة وسنحصن أنفسنا"، وتساءل "النقاز" قائلاً "ولا نعرف ما هي التحصينات التي تحضرها المملكة، لحماية أصول رسمية تقدر بـ 750 مليار دولار على شكل سندات وأصول أخرى، داخل الولايات المتحدة."

قانون "البلطجة"

"النقاز"، قال إن الغرض الذي شرع من أجله قانون "البلطجة"، جاء في سياق توفير أوسع نطاق ممكن للمتقاضين المدنيين للحصول على تعويض من الأشخاص والجهات والدول الأجنبية، التي قامت بتقديم دعم جوهري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لأفراد أو منظمات تعتبر مسؤولة عن أنشطة إرهابية ضد الولايات المتحدة، وإن كان البعض قد فهم مباشرةً أن السعودية هي المعنى الأول بهذا القانون، إلا أن آخرين شكوا في ذلك، وزعموا أن الموضوع محسوم والمملكة بعيدة كل البعد عن هذه النصوص القانونية، فلجنة التحقيقات الخاصة بأحداث 11 سبتمبر، خلصت إلى عدم تورط السعودية كدولة في أي نشاط إرهابي داخل الولايات المتحدة، رغم أن العدد الأكبر من منفذي الهجمات الأدمن في تاريخ أمريكا كانوا سعوديين.

الفلسطينيون وإسرائيل

أستاذ القانون ستيفن أ. فالديك حذر في مقابلة صحفية أجراها معه ونشرها الموقع الإلكتروني لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، من أن قانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب"، يمكن أن يضع سابقة لمجموعة من القضايا التي لا علاقة لها بهجمات 11 سبتمبر ضد دول أجنبية بالمحاكم الأمريكية، ضد أمريكا بمحاكم خارجية، مضيفاً أن هذا القانون يسمح برفع قضايا ضد دول أخرى تتعلق بـ "الإرهاب الدولي"، الذي يتسبّب في الإضرار بأمريكيين، حتى إذا لم تعتبر أمريكا تلك الدولة راعية "للإرهاب"، فيمكن لهذا القانون أن يسمح للفلسطينيين الأمريكيين مقاضاة إسرائيل في الولايات المتحدة.

